

الى يده لا تثبت المحرمة وان كان رفيقا لا يمنع ذلك تثبت المحرمة  
رجل اخذ بدجارية ليقتلها بشهوة فلم يفعل حرمت على ابنه  
نظر الى فرج ابنته وتمخا ان يكون له جارية مثلها فوعدت له  
بشهوة مع رفع بصره فان وقعت شهوة على ابنته حرمت عليه  
امها وان وقعت على مامنى لم تحرم وفي خزائنة الروايات عن  
القنية قبل المجنون ام امراته بشهوة او لسكران بنته تثبت  
حرمة المصاهرة وفيها ايضا واذا وقعت الحرمة بين الزوجين  
بسبب المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح اصلا بل يبقى بينهما بعد  
الحرمة على صفة الفساد حتى لا يحل لها ان تتزوج بزوج اخر  
وان مضى عليها سنون ولو وطئها زوجها لا يكون زنا لانه  
مختلف فيه وذكر محمد في الاصل ان النكاح لا يرتفع بجرمة المصاهرة  
والرضاع بل يفسد حتى لو وطئها الزوج قبل التفريق لا يجب  
عليه الحراشيه عليه او لم يثبت به ولا يحرم على ولد الوالديه  
ولا على ابيه ولد الموطوءة ولا امها وفيها ايضا الكفاءة في  
النساء للرجال غير معتبرة عند ابى حنيفة خلافا لها وفيها  
ايضا وروى عن ابى هريرة رضي الله عنه انه قال الناس  
بعضهم كفء لبعض الاحايكا او مجاما وفي رواية اودباغا  
قال مشايخنا ورابعهم الكناس وقال القاضي ابو علي النسفي

وهنا

وهنا جنس خامس اخسن من كلهم وهو الذي يخدم الظلمة وان  
كان صاحب مروءة ومال فصفة الظلم فيه حساسة لانه يأكل  
من رماء الناس واموالهم وفيها ايضا اذا انتسب رجل لامراة  
الى غير نسبه فتزوجت ثم علمت بنسبه دون ذلك لها الخياط  
وان كان كفوا لها وذكر في المسعودي ان كان كفوا لاختيارها  
وفي الخلاصة امراة قالت لرجل انا امراتك فقال لها انت  
طالق فهذا اقرار بالنكاح وقال ما انت لي بن وجدة وانت طالق  
فليس باقرار رجل زوج ابنه البالغ امراة بغير اذنه فقيل  
للابن في أي موضع تسكن فقال في بيت الصهر يكون اجازة  
وفيها ايضا امراة ارضعت صببية فكبرت فجامعها زوج المر  
تحم عليه امراته سواء كان الابن من هذا الزوج او لم  
يكن وفي مختصر المحيط تزوج امراة على انها بكر فوجدها غير بكر  
فقال لمن افترضك فقالت البوك ان صدقها الزوج بانت منه  
ولا مهر لها وان كذبا لا وفيه ايضا وعدة امر الولد تمنع  
الاضت ولا تمنع تزويج اربع سواها عند ابى حنيفة وعندهما  
لا تمنع في الصورتين وعند فدل يجوز كلاهما وهو رواية  
عن ابى حنيفة وفي خزائنة الروايات عن الحانفي وبنقله  
بلفظ واحد ان كان العاقد وليا للصفيرين بان كان جدلها